اختراق الذهب حاجز 4800 دولار.. بداية لاستعادة زخم الصعود مجدداً

كونا: اختتمت أسعار الذهب الفورية، تداولات الأسبوع الماضي على ارتفاع محدود عند مستوى 4709 دولارات أميركية للأونصة في ظل استمرار الضغوط الناتجة عن قوة الدولار الأميركي وتصاعد المخاوف التضخمية إلى جانب حالة عدم اليقين المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وذكر تقرير متخصص صادر أمس عن شركة دار السبائك الكويتية، أن العقود الآجلة للذهب سجلت مكاسب يومية عند تسوية الجمعة لتغلق قرب مستويات 4740 دولارا للأونصة، لكنها تراجعت بنحو 2.8٪ على أساس أسبوعي، في حين تكبدت الفضة خسائر أكبر تجاوزت 6٪ رغم ارتفاعها خلال الجلسة الأخيرة ما يعكس تباينا بين الأداء اليومي والاتجاه العام للأسواق.

وأضاف التقرير أن تحركات الأسواق جاءت مدفوعة بعوامل متشابكة أبرزها استمرار التوترات بين الولايات المتحدة وإيران والتصعيد المرتبط بمضيق هرمز ما ساهم في دعم أسعار الطاقة وتعزيز المخاوف من موجة تضخمية جديدة، وفي المقابل دعمت قوة الدولار الأميركي الأمر الذي شكل ضغطا مباشرا على الذهب باعتباره أصلا لا يدر عائدا.

وقال إن الأسبوع شهد إشارات متباينة بشأن المسار الديبلوماسي، حيث تزايدت التوقعات بإمكانية استئناف المحادثات بين واشنطن وطهران في إسلام آباد خصوصا مع تحركات ديبلوماسية بهذا الشأن، فيما أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب سعيه للتوصل إلى اتفاق مع إيران دون استعجال وهو ما أبقى حالة الحذر مسيطرة على الأسواق في ظل غياب تقدم ملموس حتى الآن.

وبين التقرير أن تراجع عوائد سندات الخزانة الأميركية وانخفاض مؤشر الدولار دعما أسعار الذهب بنهاية الأسبوع ما سمح للمعدن الأصفر بالتماسك فوق 4700 دولار، كما أظهرت البيانات الاقتصادية الأميركية استمرار الضغوط مع تراجع ثقة المستهلك وارتفاع توقعات التضخم ما يعزز توجه الفيدرالي الأميركي نحو سياسة نقدية حذرة خلال الفترة المقبلة.

وأفاد بأن احتمال التوصل إلى اتفاق بين إيران والولايات المتحدة أو تقديم تنازلات تمهد لاستئناف التبادل التجاري سيبقى عاملا رئيسيا في توجيه الأسواق العالمية خلال الأسبوع المقبل مع دخول الصراع أسبوعه الثامن إلى جانب ترقب نتائج كبرى شركات التكنولوجيا التي ستقدم مؤشرات مهمة حول الإنفاق على الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الأسواق العالمية.

وأوضح أن الأسواق تترقب قرارات السياسة النقدية من الفيدرالي الأميركي باجتماع يرجح أن يكون الأخير برئاسة جيروم باول، إلى جانب قرارات البنوك الأوروبية بالإضافة لصدور بيانات اقتصادية مهمة تشمل الناتج المحلي للولايات المتحدة ومنطقة اليورو وتقارير التضخم ومؤشرات مديري المشتريات في الصين ما يجعل الأسبوع المقبل من أكثر الفترات حساسية للأسواق.

ومن الناحية الفنية، قال التقرير إن الذهب يتحرك ضمن نطاق عرضي بين 4700 و4730 دولارا للأونصة مع بقاء مستوى 4700 دولار دعما نفسيا رئيسيا، حيث إن كسره قد يدفع الأسعار نحو 4657 ثم 4600 دولار، بينما يمثل اختراق مستويات 4750 و4800 دولار بداية استعادة الزخم الصاعد مع ضرورة تجاوز 4869 دولارا لتأكيد الاتجاه الإيجابي.

وأكد أن الذهب لا يزال يواجه مزيجا من الضغوط والدعم في آن واحد حيث تحد قوة الدولار والمخاوف التضخمية من مكاسبه في حين توفر التوترات الجيوسياسية وبعض المؤشرات الاقتصادية دعما نسبيا ما يبقي الأسواق في حالة ترقب وحذر خلال الفترة المقبلة.

وعلى الصعيد المحلي، قال تقرير (دار السبائك) إن أسعار الذهب تأثرت بهذه التطورات في السوق الكويتي، حيث بلغ سعر غرام الذهب عيار 24 نحو 47 دينارا (نحو 153 دولارا)، فيما سجل عيار 22 نحو 43.16 دينارا (نحو 140 دولارا)، في حين سجلت الفضة نحو 839 دينارا للكيلوغرام (نحو 2737 دولارا) وسط متابعة المستثمرين للتقلبات العالمية وانعكاساتها على الطلب المحلي.

وتعد «الأونصة» إحدى وحدات قياس الكتلة وتستخدم في عدد من الأنظمة المختلفة لوحدات القياس وتسمى أيضا الأوقية وتساوي 28.349 غراما فيما تساوي باعتبارها وحدة قياس للمعادن النفيسة 31.103 غراما.

«بيتكوين» تقترب من مستوى 80 ألف دولار للمرة الأولى منذ يناير

العربية: اقتربت عملة بيتكوين من مستوى 80 ألف دولار لأول مرة منذ يناير الماضي، في تعاف تدريجي مدفوع بتدفقات استثمارية قوية ومشتريات مؤسسية.

وبحسب البيانات، جذبت صناديق المؤشرات المتداولة المرتبطة بالبيتكوين نحو ملياري دولار خلال الشهر الماضي، مع عودة التدفقات الإيجابية في مارس بعد أربعة أشهر من التراجع، كما لعبت شركة ستراتيجي بقيادة مايكل سايلور دورا رئيسيا في دعم الأسعار، بعد أن اشترت نحو 3.9 مليارات دولار من العملة خلال شهر واحد، وهو أعلى مستوى في عام.

وسجلت «بيتكوين» مكاسب بنحو 14٪ منذ نهاية مارس، وسط تحسن تدريجي في معنويات السوق، ويوم الأربعاء الماضي سجلت «بيتكوين» مكاسب لافتة بالتزامن مع صعود أسواق الأسهم العالمية، بعدما أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عزمه تمديد وقف إطلاق النار مع إيران، ما عزز شهية المخاطرة في الأسواق ودفع المستثمرين إلى الإقبال على الأصول ذات العائد المرتفع.

وفي مقابلة مع «العربية Business»، قال علي عسكر، كبير المطورين لدى OTS Capital، إن تعافي «بيتكوين» وعودتها نحو مستويات قريبة من 80 ألف دولار جاء نتيجة تحسن الجو العام في الأسواق وتراجع حدة التوترات الجيوسياسية خلال الفترة الأخيرة. وأوضح أن الانخفاضات الحادة التي شهدتها العملة في بداية التوترات كانت مدفوعة بحالة من الخوف الذي أدى إلى مزيد من الهبوط، في حين ساهمت عودة الثقة تدريجيا في خلق موجة صعودية مدعومة بما وصفه بتأثير كرة الثلج، حيث تعزز الارتفاعات نفسها مع دخول سيولة جديدة إلى السوق.

وأشار إلى أن تحركات شركات مثل «مايكرو ستراتيجي ـ MicroStrategy» التابعة للمستثمر مايكل سيلور، تعزز الثقة على المدى الطويل، لكنها ليست العامل الرئيسي وراء الارتفاعات السعرية، موضحا أن هذه الشركات عادة ما تشتري عند الانخفاضات لدعم الأسعار وليس لدفعها إلى مستويات أعلى.

شركة التخصيص القابضة (ش.م.ك) عامة

شركة التخصيص القابضة
PRIVATIZATION
HOLDING COMPANY

إعلان تذكيري لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

يتشرف مجلس الإدارة بتذكير السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة والمزمع عقدها في يوم الإثنين الموافق 04 مايو 2026 في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً بمقر الشركة الكائن في منطقة الشرق – شارع أحمد الجابر – دار العوضي – الدور 23، لمناقشة جدولي الأعمال التاليين:

أولاً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية

1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
2. تلاوة كل من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليهما.
3. مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
4. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليها.
5. استعراض أية مخالفات رصدتها الجهة / الجهات الرقابية وأي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 (إن وجدت).
6. استعراض التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 واعتمادها وتفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية التي ستنتهي في 2026/12/31 وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية العادية لمساهمي الشركة للنظر في جدول الأعمال العادي عن السنة المالية التي ستنتهي في 2026/12/31.
7. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بإصدار سندات أو صكوك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانونيا أو ما يعادله بالعملات الأجنبية مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك السندات ومدتها وقيمتها الأسمية وسعر الفائدة وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
8. مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
9. مناقشة اقتراح توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
10. مناقشة الموافقة على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها عن سنة 2026، وذلك وفقاً لنص المادة 199 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقاً لأحكام المواد (7–4، 7–5، 7–6) للقاعدة السادسة من الفصل السابع من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.
11. مناقشة الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بالتعامل بأسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
12. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.
13. مناقشة تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2026/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه، على أن يكون مراقب الحسابات من ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات.

ثانياً: جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

1. مناقشة توصية مجلس الإدارة للموافقة على تخفيض رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 61,000,000 دينار كويتي إلى 39,825,000 دينار كويتي بنسبة تخفيض قدرها 34.713% وذلك من خلال الغاء عدد 211,750,000 سهم بالقيمة الإسمية 100 فلس للسهم الواحد، بهدف إطفاء جزء من رصيد الخسائر المتراكمة والبالغ 21,175,000 دينار كويتي وفقاً للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
2. الموافقة على تعديل نص المادة رقم (7) من عقد التأسيس ونص المادة رقم (6) من النظام الأساسي لتصبح على النحو الآتي: نص المادة قبل التعديل : حدد رأس مال الشركة بمبلغ 61,000,000 د.ك (واحد وستون مليون دينار كويتي) موزعة على 610,000,000 سهم قيمة كل سهم (100) فلس وجميع الأسهم نقدية. نص المادة بعد التعديل : مقدار رأس المال المصرح به للشركة 39,825,000 دينارا كويتيا (تسعة وثلاثون مليونا وثمانمائة وخمسة وعشرون ألف دينارا كويتيا) موزعة على 398,250,000 سهما (ثلاثمائة وثمانية وتسعون مليونا ومائتان وخمسون ألف سهما)، قيمة كل سهم مائة فلس وجميعها أسهم نقدية. مقدار رأس المال المصدر والمدفوع للشركة 39,825,000 دينارا كويتيا (تسعة وثلاثون مليونا وثمانمائة وخمسة وعشرون ألف دينارا كويتيا) موزعة على 398,250,000 سهما (ثلاثمائة وثمانية وتسعون مليونا ومائتان وخمسون ألف سهما) قيمة كل سهم مائة فلس وجميعها أسهم نقدية.
3. الموافقة على تعديل نص المادة رقم (1) من عقد التأسيس لتصبح على النحو الآتي: نص المادة قبل التعديل : تؤلف من الموقعين على هذا العقد جماعة غرضها إنشاء شركة مساهمة كويتية بترخيص من الحكومة الكويتية، طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (15) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. نص المادة بعد التعديل : تؤلف من الموقعين على هذا العقد جماعة غرضها إنشاء شركة مساهمة كويتية بترخيص من الحكومة الكويتية، طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (15) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد. كما تخضع الشركة لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
4. الموافقة على تعديل نص المادة رقم (2) من عقد التأسيس لتصبح على النحو الآتي: نص المادة قبل التعديل : يكون اسم الشركة (شركة التخصيص القابضة) نص المادة بعد التعديل : اسم الشركة هو: (شركة التخصيص القابضة) شركة مساهمة كويتية عامة (ش.م.ك) عامة.

58. الموافقة على إضافة مادة للنظام الأساسي لتصبح المادة رقم (76) على النحو الآتي: نص المادة الجديدة : لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين القيام بما يلي: 1- زيادة أعباء المساهم المالية أو زيادة قيمة السهم الإسمية. 2- إنقاص النسبة المئوية الواجب توزيعها من الأرباح الصافية على المساهمين والمحددة في عقد الشركة. 3- فرض شروط جديدة غير الشروط المذكورة في عقد التأسيس وهذا النظام تتعلق بأحقية المساهم في حضور الجمعيات العامة والتصويت فيها. يجوز الخروج على هذه الأحكام بقبول جميع المساهمين كتابيا أو بتصويت إجماعي يشترك فيه جميع المساهمين وبعد موافقة هيئة أسواق المال، واستيفاء الإجراءات اللازمة لتعديل عقد الشركة.
59. الموافقة على إضافة مادة للنظام الأساسي لتصبح المادة رقم (77) على النحو الآتي: نص المادة الجديدة : يسري على النصاب الواجب توافره لصحة انعقاد الجمعية العامة بصفاتها المختلفة وعلى الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات، أحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية. ويجوز حضور الجمعية العامة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة بالنسبة لكل من المساهمين عبر وكلائهم وممثلي الجهات الرقابية المعنية ومراقبي الحسابات وكل من وجب حضوره.
60. الموافقة على إضافة مادة للنظام الأساسي لتصبح المادة رقم (78) على النحو الآتي: نص المادة الجديدة : يجوز للشركة – بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية – رد القيمة الاسمية لبعض أسهمها للمساهمين، وتؤخذ هذه القيمة من الأرباح غير الموزعة والاحتياطي الاختياري للشركة. ويمنح أصحاب الأسهم المستهلكة أسهم تمتع يكون لها كافة الحقوق المقررة للأسهم العادية، فيما عدا استرداد القيمة الإسمية عند تصفية الشركة.
61. الموافقة على إضافة مادة للنظام الأساسي لتصبح المادة رقم (79) على النحو الآتي: نص المادة الجديدة : يجوز للجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر توزيع أرباح على المساهمين على فترات ربع أو نصف سنوية، كما يجوز للجمعية العامة العادية – في اجتماعها السنوي – تفويض مجلس الإدارة في تنفيذ قرارها والسماح له بتوزيع أرباح عن الفترات الربع أو النصف سنوية بالنسب التي يقررها المجلس، ويشترط لصحة هذا التوزيع أن يكون من أرباح حقيقية، ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والا يمس هذا التوزيع رأس المال المدفوع للشركة.

فعلى السادة المساهمين الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة مقر شركة التخصيص القابضة في منطقة الشرق – شارع أحمد الجابر – دار العوضي – الدور 23 ت: 22322190 لاستلام الدعوات وجدولي الأعمال. علماً بأنه في حالة تعذر اكتمال نصاب الحضور المقرر قانوناً لانعقاد الجمعية، فإنه سوف يتم تأجيل الجمعية العامة إلى يوم الإثنين الموافق 11 مايو 2026 في ذات الزمان والمكان المحددين ولذات جدول الأعمال، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني.

عبدالله محمد الهاجري
رئيس مجلس الإدارة